سياسي من مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، الذي يخضع له هذا الجهاز. وأضاف: «لقد استهدف هذا التسريب خدمة رئيس الحكومة وزمرته، الذين يرغبون في اثبات عدم وجود من يمكن التفاوض معه» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٨).

من جهة أخرى، جنح وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، الى ابعد من ذلك، حيث قال ان «التصريحات التي ليس لها امل في التحقق، لها، أيضاً، ديناميكيتها الخاصة بها». واقترح شارون ان يتوصل الحزبان الكبيران الى اجماع بشأن تطبيق السيادة الاسرائيلية في المناطق التي ورد ذكرها في مشروع الون؛ وذلك كمشروع حد ادنى من اجل التوصل الى «اجماع قومي» واسع؛ وللحؤول دون اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. ثم عاد واكد «ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. وانه، بعد اعلان الملك حسين عن رغبته بعدم اجراء مفاوضات مع اسرائيل حول [الضفة الغربية] وقطاع غزة، يجب الاّ يطول انتظارنا» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٨).

وفي الاطار ذاته، قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة يوسف شابيرا (مفدال): «ان الشعب في اسرائيل ينتظر رد الحكومة». واعرب عن اسفه لعدم وجود اجماع داخل الحكومة ازاء الرد على اجراءات الملك حسين ووثيقة الحسيني. وأضاف: «ينبغي على العرب ان يدركوا انه اذا قامت جهة ما من جانبهم واعلنت عن تشكيل حكومة منفى، فاننا سوف نرد عل ذلك رداً صهيونياً: تكثيف الاستيطان في شتى ارجاء أرض ـ اسرائيل؛ وتطبيق القانون والسيادة الاسرائيلية في كل [الضفة الغربية] أو على اجزاء منها» (**المصدر نفسه**).

اتفق معه في هذا عضو الكنيست رفائيل ايتان (رئيس تسومت)؛ اذ قال انه لم يفاجأ باعتزام م.ت.ف. تشكيل حكومة في المنفى. وأضاف: «ان هذا مجرد بداية لتطلعات أكبر بكثير لدى الفلسطينيين... ولذا، يجب ان يتمثل الرد الاسرائيلي في تكثيف الاستيطان في المناطق [المحتلة] للحؤول دون تقسيم البلاد» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٨).

أما عضو الكنيست غيئولاه كوهين (حركة هتحياه)، فقد دعت وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى ان يقوم، فوراً، بطرد فيصل الحسيني وغلق جمعية الدراسات العربية التي يديرها الى الابد، بعد «ان اكتشف فيها برنامج زعامة م.ت.ف. لاعلان دولة فلسطينية طبقاً لحدود التقسيم في العام ١٩٤٧» (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد البرلماني، دعي الكنيست الى عقد جلسة خاصة لمناقشة اقتراحين حول «الخيار الاردني» و «الخيار الفلسطيني» قدما من قبل كتل المعارضة مبام وراتس وحداش والمركز شينوي وعضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة. وفي معرض رده على النقاش، قال رئيس الحكومة شامير، ان «انفصال الملك حسين عن [الضفة الغربية] وقطاع غزة لم يخلق فراغاً لان النظام القائم في المنطقة لا يزال ساري المفعول. اما قرار الاردن، فهو يضر بالعرب، فقط، وليس بدولة اسرائيل التي سوف تواصل فرض سيطرتها الامنية والقضائية كالمعتاد، بل ان هذا من حقها وواجبها من النواحي كافة... اما العلاقات بين م.ت.ف. والاردن، فهي ليست من اختصاص اسرائيل... وما يهمنا، فقط، هو استمرار الاردن في المحافظة على الهدوء على حدودنا الشرقية، وان لا يكرر الاردن اخطاء الماضي». وأضاف شامير: «لن توافق اسرائيل على المطالبة الكاذبة، وغير الواقعية، بشأن حق تقرير المصير للفلسطينيين... وان اسرائيل سوف تمنع، بشكل اكثر حدة، تنفيذ أي فكرة لاقامة حكومة فلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/١١).

أما عضو الكنيست اليعزر غرانوت، فقد حذر الفلسطينيين «من مغبة الوهم بأنهم قادرون على حل المشكلة من جانب واحد»؛ اذ قال، في مؤتمر صحافي عقده لعرض برنامج حزب مبام السياسي: «اذا كانت وثيقة الاستقلال الفلسطيني تمثل اتجاهاً قائماً، فاني احذر من ذلك... لقد عارض مبام، دائماً، أي حل اسرائيلي من جانب واحد». واضاف غرانوت: «ان العودة الى التحدث حول قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ التي وردت في وثيقة الاستقلال هي صيغة من شأنها القضاء على أي احتمال للسلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٨).

اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي

جاءت تعليقات وسائط الاعلام الاسرائيلية متماثلة مع ردود الفعل الرسمية؛ حيث برز اجماع ازاء